الأمم المتحدة

S/PV.8794

مؤقت



مجلس الأمن

السنة السادسة والسبعون

الجلسة **٨٧٩٤**

الاثنين، ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أوفارت	(إستونيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إستغنييفا
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	تونس	السيد الأدب
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة ديشونغ
	الصين	السيد داي بنغ
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	فييت نام	السيد دانغ
	كينيا	السيدة توروتيتش
	المكسيك	السيد دي لافوينتي راميريس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	النرويج	السيد كفالهيم
	النيجر	السيد أباري
	الهند	السيد ككنور
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورونتيس

جدول الأعمال

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2021/519)

رسالة مؤرخة ١ حزيران/يونيه ٢٠٢١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2021/520)

21-15066 (A)





افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2021/519)

رسالة مؤرخة ١ حزيران/يونيه ٢٠٢١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2021/520)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل مالي إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد القاسم واني، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي؛ والسيدة فاطمة مايغا، المستشارة المستقلة والعضو المؤسس ورئيسة ائتلاف القيادات النسائية في شمال وجنوب ووسط مالي.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2021/519، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي، والوثيقة S/2021/520، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١ حزيران/يونيه ٢٠٢١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن للسيد واني.

السيد واني (*تكلم بالفرنسية*): أشكركم، سيدي، على إتاحة الفرصة لإطلاع المجلس على التطورات في مالي وتطور الحالة في ذلك البلد.

يقدم تقرير الأمين العام المعروض على المجلس (S/2021/519) معلومات مستكملة عن الحالة على أرض الواقع، والتي تتسم باستمرار انعدام الأمن في شمال ووسط مالي والخطر المستمر للهجمات الإرهابية على أنحاء أخرى من البلد.

لقد أطلعت المجلس في جلسة مغلقة على الأحداث التي سبقت ٢٤ أيار/مايو، عندما أُطيح برئيس الحكومة الانتقالية ورئيس وزرائها. واسمحوا لي أن أستعرض بإيجاز الأحداث التي وقعت منذ ذلك الحين.

كما يعلم أعضاء المجلس، أدان الانقلاب رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذين عقدوا اجتماعا في أكرا في ٣٠ أيار/مايو، وأدانه مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، الذي عقد اجتماعا في أديس أبابا في ١ حزيران/يونيه.

وقد علقت المنظمتان عضوية مالي في كل منهما. وأكدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من جديد ضرورة احترام الإطار الزمني للمرحلة الانتقالية، بما في ذلك الموعد المحدد للانتخابات الرئاسية، وهو ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٢٢. ودعت الجماعة إلى تعيين رئيس وزراء مدني على الفور، وأعادت تأكيد قراراتها السابقة بأن الرئيس ونائب الرئيس ورئيس الوزراء الانتقاليين ينبغي ألا يكونوا، تحت أي ظرف من الظروف، مرشحين للانتخابات الرامية إلى استعادة النظام الدستوري.

لقد أدى العقيد أسيمي غويتا اليمين الدستورية كرئيس للمرحلة الانتقالية في باماكو في ٧ حزيران/يونيه. ووقع في اليوم نفسه مرسوما بتعيين رئيس حركة ٥ حزيران/يونيه – إعادة تجميع القوات الوطنية، السيد شوغيل مايغا، رئيسا للوزراء، والذي أعلن في ١١ حزيران/يونيه عن تشكيل حكومة جديدة تتكون من ٢٨ عضوا، من بينهم ست نساء، وبذلك تشكل النساء ٢١,٤٢ في المائة من الحكومة الجديدة.

لقد وقعت هذه الأحداث قبل تسعة أشهر من نهاية الفترة الانتقالية المتفق عليها. ويلزم الآن اتخاذ إجراءات فورية للشروع في إصلاحات حاسمة وإرساء الأساس لعملية انتخابية ذات مصداقية. وهذا يستلزم نهجا شاملا، وملكية قوية لمالي، ويستلزم بالطبع حلا سياسيا توفيقيا. وسيظل الدعم الثابت من الشركاء الدوليين أمرا حيويا لضمان نجاح المرحلة الانتقالية. وأود أن أذكر أيضا أن وسيط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الرئيس السابق لنيجيريا غودلاك جوناثان، قد شارك بنشاط في الجهود الرامية إلى كفالة تنفيذ القرارات المتخذة، بدعم من

لجنة المتابعة المحلية، والتي تشارك في عضويتها بعثة الأمم المتحدة. وقد قام في هذا الصدد وسيط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بزيارة مالي يومي ٨ و ٩ حزيران/يونيه، حيث التقى مع لجنة المتابعة والرئيس ورئيس الوزراء الانتقاليين الجديدين.

وقد طمأن الرئيس ورئيس الوزراء الانتقاليان الوسيط بأنهما سيحترمان الجدول الزمني الانتقالي، الذي يتوخى إجراء انتخابات بحلول شباط/فبراير، وبأن لا الرئيس ولا رئيس الوزراء سوف يترشحان للمنصب. كما أكدا مجددا التزامهما بالعمل مع الحركات المسلحة الموقعة على عملية الجزائر، الممثلة في الحكومة الجديدة، بغية بذل كل ما في وسعهم للتعجيل بتنفيذ اتفاق الجزائر بشأن السلام والمصالحة في مالي.

(تكلم بالإنكليزية)

يتعين الآن ترجمة تلك الالتزامات إلى إجراءات عاجلة وملموسة، الأمر الذي يتطلب مساهمة بناءة من جميع أصحاب المصلحة في مالي. لقد حان الوقت لكي يرتفع قادة مالي فوق السياسات الحزبية والمصالح الشخصية وأن يعملوا معا بجدية لمعالجة الأزمة لمصلحة بلدهم ومستقبله. وسيظل دعم بعثة الأمم المتحدة حاسما في هذا الصدد.

ويزداد هذا الأمر ضرورة لأن الحالة الأمنية في شمال ووسط مالي لا تزال تشكل مصدر قلق بالغ. إن أثرها على حياة الناس اليومية مدمر ولا تزال تتسبب في خسائر فادحة. في الاجتماع الأول لمجلس الوزراء، أكد رئيس الوزراء من جديد أن تحسين الأمن يظل أولوية قصوى للحكومة الانتقالية. هناك الآن في مالي عدد من النازحين أكبر مما كان عليه خلال ذروة الأزمة في حزيران/يونيه ٢٠١٣. العديد منهم يعيشون في ظروف بالغة الصعوبة، والتقارير الواردة عن انتهاكات حقوق الإنسان تبعث على قلق شديد. لقد تم إغلاق ما يقرب من نصف المدارس في وسط مالي، ويرجع ذلك في أغلبه إلى تهديد الجماعات المسلحة. وفي بعض المناطق التي توجد بها جماعات متطرفة عنيفة يصل إغلاق المدارس إلى ٨٤ في المائة.

منذ وصولي إلى مالي في ٥ أيار/مايو، زرت جميع المكاتب الميدانية الرئيسية للبعثة. وقد أكدت شهادات ممثلي السلطات المحلية والمجتمع المدني في أغويلهوك وتيساليت وكيدال وموبتي ودوينتزا وغاو وميناكا أن التحديات السياسية والإدارية والأمنية المتعددة هي التي تدفع إلى معاناة البشر. وفي حين أن باماكو هي مركز الاهتمام السياسي وأن الانخراط السياسي في العاصمة سيظل أمرا أساسيا إلا أن جهود البعثة يجب أن تركز على الميدان. لقد تم تحديد انعدام الأمن وعدم الحصول على التعليم والمياه والخدمات الأساسية الأخرى كتحديات رئيسية تؤثر على حياة البشر في مالي خارج باماكو.

في الوقت نفسه، أعرب جميع من تحاوروا معي في المنطقة عن تقديرهم لمساهمة البعثة. لقد حث معظمهم البعثة على بذل المزيد من الجهد. والواقع أن التوقعات كبيرة. وهذا أمر مفهوم. فحيثما يعيشون ليس هناك وجود يذكر للدولة أو أي وجود لها على الإطلاق، ويُنظر إلى البعثة على أنها الطرف الوحيد الذي يوفر الأمن والخدمات الأساسية الأخرى. فمن الواضح أن للبعثة أثرا ملموسا، حتى وإن لم يكن الجميع على علم بما يتم القيام به على أرض الواقع. ولكن من الواضح أيضا أن البعثة ليست في وضع يمكنها من تحقيق جميع تطلعات السكان المحليين. ولهذا السبب سيتعين على البعثة أن تكثف جهودها في مجال الاتصالات الاستراتيجية لضمان فهم أفضل لولايتها والقيود التي تحد منها.

عقب توليي مهام عملي في بعثة الأمم المتحدة وضعت البعثة خطة لفترة ٦٠ يوما تحدد الإجراءات ذات الأولوية التي ستُنفذ بحلول نهاية ولاية البعثة، في ٣٠ حزيران/يونيه. وتمشيا مع الأولويات الاستراتيجية التي كُلفت بها، تم تحديد مبادرات ملموسة للتعجيل بتنفيذ الأحكام الرئيسية بموجب اتفاق السلام وتيسير عملية انتقال سياسي أكثر شمولا للجميع والاتفاق على تحديد أولويات الإصلاحات الرئيسية وتسلسلها. كما وضعنا خطة عمل لوسط مالي، حيث يتعرض المدنيون للخطر، والتي سوف أطلقها في موبتي غدا. تُسمى هذه الخطة "أن كا باروكي" – ومعناها "دعونا نتحدث معا" – وهي تركز على تعزيز

المشاركة السياسية لتحقيق الاستقرار في منطقة الوسط، وتعزيز حماية المدنيين، وتعزيز المشاركة المجتمعية، والتماسك الاجتماعي والمصالحة، وتيسير عودة إدارة الدولة وخدماتها، مع تعزيز قدرة النساء والشباب على الصمود والمشاركة.

وسوف يستفيد تنفيذ الخطة في بعض المجالات من إنشاء فرقة العمل المتنقلة، وهي جزء أساسي من خطة التكيف الخاصة بالبعثة، والتي أصبحت الآن تعمل بشكل جزئي. وقد مكنت الخطة بالفعل من قيام البعثة بمهمة متكاملة في تيسيت، بمشاركة الحكومة، وهو ما نال تقديرا كبيرا من السكان المحليين. ومن المقرر أيضا أن تنتشر وحدة تابعة لفرقة العمل المتنقلة في قطاع الشمال لتعزيز حفظة السلام التابعين للبعثة في المناطق المعرضة للخطر.

وتستند الخطة التي تستغرق ٦٠ يوما إلى عدد من المبادئ التوجيهية الرئيسية؛ أهمها أن مالي تمتلكها وتقودها. فتحقيق التقدم في تنفيذ اتفاق السلام والانتقال السياسي يتطلب ملكية زعماء مالي من مختلف الأطياف ونيل تأييد المجتمعات المحلية. ولهذا الأمر أهمية خاصة بالنسبة لوسط مالي. ولا غنى عن وجود رؤية منسقة ومتسقة من جانب الحكومة الانتقالية ووجود أقوى للدولة لكي يكون حفظة السلام التابعون للبعثة فعالين.

كما تلتزم البعثة بتبني نهج أكثر تركيزا على الناس وعملي المنحى بشكل أكبر. إنني مقتنع بأن جعل الناس هم جوهر الطريقة التي يتم بها تخطيط وتنفيذ عملياتنا سيجعلها أكثر قابلية للمساءلة وأكثر رسوخا وفعالية على الصعيد المحلي. وفي نهاية المطاف، سيُحكم علينا من خلال الأثر الذي نتركه على حياة الناس الذين يعانون أكثر من غيرهم والذين نتواجد هنا لخدمتهم.

البعثة المتكاملة ليست سوى جزء واحد من استجابة دولية أكبر بكثير. وبالتالي، فإن الاستفادة من الشراكات أمر بالغ الأهمية لكفالة حصول مالي على كل الدعم الذي تحتاج إليه. وسيتطلب ذلك تعزيز التنسيق داخل البعثة، مع فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الآخرين المتعددي الأطراف والثنائيين، ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. وذلك مبدأ آخر يجب الامتثال له، وسيتم ذلك بالتنسيق الوثيق مع سائر الأشكال الأخرى لوجود الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية وخارجها.

ومن الجوانب الأخرى التي لا بد منها تحقيق تمثيل أكبر للمرأة في عمليات صنع القرار السياسي والاقتصادي. لقد أعجبت بمقدرة النساء اللواتي قابلتهن في هذا المجال على الصمود. فقد شاركن باهتمام وأعربن بالتحديد عن جميع شواغلهن وطلباتهن وأبدين توجها عمليا. ولا يزال الطريق طويلا لتحقيق مشاركة أكثر فعالية لكفالة مراعاة مصالحهن وخبراتهن على نحو كاف والنظر فيها. ويشكل تعدي التطرف العنيف على العديد من المجتمعات في مالي نكسة خطيرة، حيث ينتهك العديد من الجماعات المتطرفة حقوق المرأة وتسعى إلى إخراجها من المجال العام تماما.

وأخيرا، فإن مالي عرضة للآثار السلبية لتغير المناخ وتناقص القدرة على الصمود. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى زيادة حدة المنافسة على الموارد وتفاقم النزاعات. ولهذا السبب ينبغي تشجيع شركاء مالي على بذل المزيد من الجهد لدعم الحكومة في التصدي لهذا التحدي الرهيب.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على الحاجة إلى دعم مستمر من مجلس الأمن والمجتمع الدولي على نطاق أوسع. فمالي تمر بمنعطف حرج، ولا يمكننا أن نسمح لها بالانزلاق إلى مزيد من عدم الاستقرار، مع ما يترتب على ذلك من عواقب بعيدة المدى على المنطقة دون الإقليمية وخارجها. ومن شأن هذا أن يخذل الشعب المالي، الذي يستحق الأفضل. وعلى الرغم من أن الحالة في مالي تنطوي على تحديات ويأس وإحباط، فقد أثلج صدري تصميم النساء والرجال والشباب الماليين الذين التقيت بهم خلال زياراتي إلى المناطق. فهم يهتمون ببلدهم اهتماما حقيقيا. إنهم يعتزون بتراثهم الثقافي وتاريخهم الغني، وهم مصممون على صياغة مستقبل أفضل لأنفسهم ولأطفالهم. وينبغي الاستفادة من ذلك حيثما أمكن للتعجيل بالخروج من الأزمة. فلنركز على بناء قدرتهم على الصمود ونواصل دعم سعيهم المشروع من أجل مستقبل أكثر استقرارا وسلاما لبلدهم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*)**:** أشكر الممثل الخاص للأمين العام واني على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة مايغا.

السيدة مايغا (*تكلمت بالفرنسية*)**:** أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، السيد الرئيس، وكذلك لفريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن، ومنظمة أوكسفام، على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة لمجلس الأمن بشأن الحالة في مالي والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. أنا فاطمة مايغا، رئيسة ائتلاف نسائي من المجموعات الموقعة على اتفاق السلام والمصالحة في مالي ومديرة شركة ESEN الاستشارية، التي قادت مؤخرا عملية دمج المرأة في لجنة متابعة الاتفاق، نيابة عن السفارة النرويجية.

يظل تحقيق الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في مالي يعتمد على الإرادة السياسية القوية والاستقرار السياسي والمؤسسي النسبي. وللأسف، تبين لنا المرحلة الانتقالية الخامسة بعد الانقلاب في مالي خلال ٦٠ عاما من الاستقلال، بما في ذلك مرحلتان في إطار الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، الطريق الطويل الذي يتعين علينا قطعه لتحقيق الاستقرار في مالي، وفقا لأهداف البعثة الأساسية. كما تبين أن حلقة عدم الاستقرار المفرغة ستستمر، في غياب معالجة أكثر جدوى للأسباب الجذرية للأزمة المتعددة الأوجه التي ظلت تهز البلد منذ عام ٢٠١٢. ويشمل ذلك مسائل الإدارة الشاملة والمنصفة للأراضي والموارد الإنتاجية وإمكانية اللجوء إلى العدالة.

وسأركز في بياني على نقطتين، إلى جانب التوصيات: أولا، ملاحظة حدوث تدهور ملحوظ في حقوق المرأة قبل وأثناء المرحلة الانتقالية الحالية؛ وثانيا، أولويات وتحديات المرحلة الانتقالية الحالية فيما يخص الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وآثارها على ولاية البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

ففيما يتعلق بنقطتي الأولى، اتسمت ولاية بعثة الأمم المتحدة في مالي في الفترة من ٢٠٢٠- إلى ٢٠٢١ بتوجه قوي نحو إغلاق المجال أمام حقوق المرأة في مالي، على الرغم من التقدم الملحوظ. وكجزء من هذا التقدم، أصبحت تسع نساء من الأطراف الموقعة الآن أعضاء في لجنة رصد الاتفاقات للمرة الأولى منذ ست سنوات. وينبغي تهنئة النرويج في هذا الصدد على دورها المحوري في تحقيق تلك النتيجة.

غير أن الحالة العامة لحقوق المرأة في مالي لا تزال حرجة. فهناك ٢,٩ مليون امرأة وفتاة بحاجة إلى مساعدة إنسانية طارئة. وفي المناطق الخاضعة للسيطرة الجزئية للجماعات المسلحة - التي يقدر اليوم بأنها تغطي نحو ثلثي الأراضي - وأحيانا بموجب اتفاقات محلية بين تلك الجماعات والسكان المحاصرين، يحرم مئات الآلاف من الفتيات والنساء اليوم من الوصول إلى المدارس أو المراكز الصحية أو الأسواق أو الحقول. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال عدد كبير جدا منهن يعاني من العنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب الجماعي والاسترقاق الجنسي، مع إفلات الجناة من العقاب، ومن دون معرفة خدمات الرعاية الشاملة القليلة جدا أو الحصول عليها. وفي ٢٣ في المائة من الحالات المسجلة، لا يمكن للناجيات الحصول على الرعاية الصحية، و ٤٨ في المائة من المراكز الصحية غير مجهزة بمجموعات مواد الأدلة الجنائية لحالات الاغتصاب.

وعلاوة على ذلك، لم يُحرز أي تقدم حتى الآن في المعالجة القضائية لـ ١١٥ من حالات العنف الجنسي والجنساني المرتبطة بالنزاع المرتكبة منذ ٢٠١٢-٢٠١٣، أي منذ ما يناهز عقدا من الزمن. ونلاحظ أيضا الانتهاكات المتكررة للقانون رقم ٠٥٢ بشأن المساواة بين الجنسين في جميع أنحاء الحكومة منذ اعتماده في عام ٢٠١٨، كما نلاحظ انتهاكات أكثر خطورة خلال التعيينات الرفيعة المستوى البالغ عددها ١٠٠ أو نحو ذلك، التي أجرتها السلطات الانتقالية في الفترة من سبتمبر ٢٠٢٠ إلى يومنا هذا. وأخيرا، فإن تعليق الحكومة الانتقالية في عام ٢٠٢٠ لمشروع القانون المناهض للعنف الجنساني، تحت ضغط من الجماعات الدينية، كان نكسة لجميع النساء الماليات.

وفيما يتعلق بالنقطة الثانية، فإن لمجلس الأمن والبعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي دورا رئيسيا في إعادة المسألة الجنسانية وتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) إلى صميم أولويات المرحلة الانتقالية. والواقع أن ٨ أشهر من الأشهر الـ ١٢ للولاية الجديدة لبعثة الأمم المتحدة مالي ستقع خلال المرحلة الجديدة من الانتقال، التي حددت كأولوية إجراء انتخابات حرة وذات مصداقية بحلول شباط/فبراير ٢٠٢٢، فضلا عن كفالة أمن السكان واستقرارهم وحمايتهم في جميع أنحاء البلد. وتجدر الإشارة إلى أن المسائل الجنسانية، ولا سيما منع العنف الجنسي والجنساني والتعامل معهما، لم تدرج ضمن الأولويات الست لخريطة الطريق الأولية للمرحلة الانتقالية. ولذلك يجب استخدام العملية المتوقعة لتعديل تلك الأولويات للأشهر التسعة المتبقية من المرحلة الانتقالية لمحاولة تعزيز طبيعتها الشاملة من وجهة نظر أصحاب المصلحة ومن وجهة نظر التغطية الجغرافية والمواضيعية على حد سواء. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بالتخلي فعليا عن موقف الانتظار والترقب الذي ساد إلى حد كبير خلال الأشهر التسعة الماضية فيما يخص الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، على الرغم من أنها مدعومة بخطة عمل وطنية قوية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وعلى وجه الخصوص، يجب أن ينتقل جدول أعمال المرأة والسلام والأمن من مجرد مسؤولية عامة إلى مسؤولية محددة بوضوح من جانب بعض أصحاب المصلحة الرئيسيين، ومسؤولية تخضع للتقييم.

ولذلك يوصى بأن يوسع مجلس الأمن نطاق الولاية السياسية والتنفيذية للبعثة إلى ما يتجاوز اتفاق السلام والمصالحة في مالي ليشمل جهود المصالحة والسلام الحالية من خلال الحوار السياسي والتفاوض مع الجماعات المسلحة، بما فيها تلك التي صنفت على أنها إرهابية، في وسط مالي. ونرحب في ذلك الصدد بإعلان الممثل الخاص للأمين العام واني عن بدء تنفيذ خطة لوسط البلد. وتتماشى هذه التوصيات المؤيدة للمفاوضات مع الحوار الوطني الشامل لعام ٢٠٢٠، الذي أعيد تأكيده في خريطة الطريق الانتقالية.

ونوصي كذلك بتعزيز الآلية المؤسسية المعنية بالمسائل الجنسانية ووسائل عمل منظمات المجتمع المدني النسائية على نحو عاجل لتمكينها من رصد مسار الأولويتين المذكورتين آنفا والتأثير عليهما. ويمكن تصور آلية جديدة مكرسة تماما لتعزيز العمليات الانتقالية والانتخابية والتفاوضية مع مراعاة المسائل الجنسانية على نحو شامل وفعال.

ونوصي أيضا بأن يدعم مجلس الأمن وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي السلطات الانتقالية على وجه السرعة لتعزيز التزامات مالي الوطنية والدولية والوفاء بها، خاصةً فيما يتعلق بتمثيل المرأة في المناصب التي تتم عن طريق التعيين والانتخاب، فضلا عن احترام القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، بما في ذلك في سياق المفاوضات مع الجماعات المسلحة. وفي هذا الصدد، يجب إعادة تأكيد وتنفيذ أحكام القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الذي يدعو إلى إشراك المرأة بفعالية في هذه العمليات.

أخيرا، ندعو إلى إعطاء الأولوية في الولاية الجديدة للبعثة لخطة عمل تركز على المرأة والسلام والأمن وتشمل مؤشرات دقيقة، خاصةً فيما يتعلق بمسألة محاكمة جرائم العنف الجنسي والجنساني المتصلة بالنزاع، فضلا عن تقديم الرعاية الشاملة للناجين من هذا العنف.

وغني عن القول أن شعب مالي بحاجة ماسة إلى تحقيق السلام والازدهار بعد عقد من النزاع العنيف وعدم الاستقرار المتكرر. ولكن لن تصبح هذه التطلعات حقيقة ملموسة إلى بصون حقوق المرأة ومشاركتها حقا في بناء السلام الدائم. ولذلك، أدعو أعضاء مجلس الأمن إلى دعمها لتحقيق هذه الغاية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة مايغا على إحاطتها.

أود أن ألفت انتباه المتكلمين إلى الفقرة ٢٢ من المذكرة الرئاسية S/2017/507 التي تحث جميع المشاركين في جلسات المجلس على الإدلاء ببياناتهم في خمس دقائق أو أقل، تمشيا مع التزام مجلس الأمن بالاستفادة بطريقة أكثر فعالية من الجلسات المفتوحة.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد واين والسيدة مايغا على إحاطتيهما.

إنه وقت حرج لمالي على وجه الخصوص. تدين فرنسا بشدة الانقلاب الذي أدى إلى الاستقالة القسرية لرئيس الحكومة الانتقالية ورئيس وزرائها. لقد أحطنا علما بتعليق عضوية مالي في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي. ونؤيد جهود الجماعة الاقتصادية والمطالب التي قدمتها.

وكما أشار في بيانه الصحفي الصادر في ٢٦ أيار/مايو (SC/14532) سيواصل مجلس الأمن متابعة الأحداث عن كثب. ويجب إعطاء أولوية قصوى لإجراء الانتخابات الرئاسية في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٢٢ التي لن يُسمح للسلطات المسؤولة عن المرحلة الانتقالية بالمشاركة فيها. وكإجراء احترازي مؤقت، علقت فرنسا عملياتها العسكرية المشتركة مع القوات المسلحة المالية إلى حين الحصول على التوضيحات المطلوبة. لقد حققت جهود الوساطة التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بعض التقدم، ولا سيما تعيين رئيس وزراء مدني وتشكيل الحكومة. وسنتابع عن كثب نتائج مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية المقرر عقده في ١٩ حزيران/يونيه.

ونظرا لعدم استقرار الحالة، لا تزال البعثة أداة أساسية. وفيما يتعلق بتجديد ولاية البعثة، نقترح أن تحافظ على أولويتيها الاستراتيجيتين: أولا، دعم تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، الذي لا يزال عاملا محوريا لتحقيق الاستقرار في مالي. ثانيا، دعم البعثة لتحقيق الاستقرار في الجزء الأوسط من البلد. وسنوصي بأن تواصل عملها فيما يتعلق بحماية المدنيين، نظرا لاستمرار العنف القبلي.

ولكن لن تكتمل مهمة معالجة تلك المسائل ما دام الماليون يفتقرون إلى استراتيجية سياسية واضحة ولا يتخذون إجراءات حازمة في التصدي لجميع أبعاد الأزمة، بما في ذلك على وجه الخصوص البعد السياسي المتصل بالمتطلبات المحددة لإنجاز المرحلة الانتقالية والبعد الأمني، فضلا عن البعد الإنساني وأبعاد حقوق الإنسان والتنمية المستدامة. وسندعو إلى أن تراعي الولاية تلك الجوانب، فضلا عن المسائل الحاسمة التي تتعلق بالمشاركة الكاملة للنساء والشباب في الحياة السياسية، وآثار تغير المناخ بوصفها أحد أسباب الأزمة في منطقة الساحل.

ونلاحظ أن موارد البعثة لا تزال محدودة من حيث قدرتها على التصدي للوضع في وسط مالي. لقد منحت تلك الأولوية للبعثة في عام ٢٠١٩ دون تزويدها بالموارد الإضافية اللازمة. ولا يتوفر للبعثة سوى ٢ ٠٠٠ من حفظة السلام وثلاث طائرات هليكوبتر تحت تصرفها كل أسبوعين في المنطقة. عليه نود أن نقترح حقا زيادة الموارد والحد الأقصى للقوات، مما سيمكن البعثة من حماية المدنيين بصورة أكثر فعالية وتعزيز المصالحة بين المجتمعات المحلية دون تعريض عملياتها في بقية أنحاء البلد للخطر. ومن شأن هذا التعزيز أن يكمل تنفيذ خطة التكيف التي نؤيدها وندعو إلى تنفيذها كاملة.

وعلى الرغم من أن آلية دعم القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بالتنسيق مع البعثة ما تزال مفيدة جدا، فإنها ليست كافية. ونعتقد أن زيادة الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للقوة المشتركة بطريقة يمكن التنبؤ بها أمر حاسم. ويشمل ذلك إنشاء مكتب للدعم تموله الاشتراكات الإلزامية المقررة. ولا يتطلب هذا الحل وضع القوة المشتركة تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وتعتزم فرنسا دعم جهود البلدان الأفريقية لتحقيق ذلك الهدف في إطار محادثات نأمل في اختتامها في أقرب وقت ممكن.

أخيرا، أود أن أذكر الإعلان الصادر عن رئيس الجمهورية في ١٠ حزيران/يونيه بشأن تحويل الوجود العسكري الفرنسي في منطقة الساحل. وقد نوقشت عملية التحول بالفعل في مؤتمر قمة انجمينا الذي عقد في شباط/فبراير. وفيما يتعلق بالنهج الذي ينبغي اتباعه، فإننا نواصل المشاورات مع شركائنا في منطقة الساحل والشركاء الدوليين. وسوف يعزز الإطار الجديد التزاماتنا تجاه البعثة والتزامات شركائنا الدوليين في الميدان.

السيد أباري (النيجر) (*تكلم بالفرنسية*): بداية، أود أن أعتذر بصدق عن إطالة مدة انتظار أعضاء مجلس الأمن.

يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن تونس وسانت فنسنت وجزر غرينادين وكينيا وبلدي النيجر، (مجموعة ٣+١).

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السيد القاسم واين، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، على إحاطته الشاملة وجهوده لتحقيق الاستقرار في مالي. ونشكر أيضا السيدة فاطمة مايغا، رئيسة ائتلاف قادة النساء في شمال وجنوب ووسط مالي، على إحاطتها الزاخرة بالمعلومات. وأرحب أيضا بحضور الممثل الدائم لمالي، السيد عيسى كونفورو.

عشية تجديد ولاية البعثة المتكاملة اتجه انتباه المجتمع الدولي إلى الأحداث المشجعة والمثيرة للقلق أحيانا خلال الفترة قيد الاستعراض. وترحب (مجموعة ٣+١) بالإسهام القيم والمستمر للبعثة لتحقيق الاستقرار في مالي وتعرب عن تقديرها له. ونكرر تأييدنا لولايتها التي أصبحت أكثر أهمية من أي وقت مضى في هذا المنعطف الحرج في مسيرة مالي نحو تحقيق الديمقراطية والاستقرار والمصالحة. ونعيد تأكيد دعمنا الثابت لوحدة مالي وسيادتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

سأركز ملاحظاتي على جانبين، هما الملاحظات والتوصيات الرئيسية لـ (مجموعة ٣+١).

أولا، فيما يتعلق بالملاحظات الرئيسية، نرحب على الصعيد السياسي بجهود الماليين في تجاوز الاضطرابات الأخيرة وإعادة العملية الانتقالية إلى مسارها، بما في ذلك تشكيل حكومة مؤخرا بقيادة رئيس الوزراء المدني، السيد شوغيل مايغا. وندعو السلطة التنفيذية الجديدة إلى بذل قصارى جهودها في السعي إلى تنفيذ خريطة طريق المرحلة الانتقالية التي نشر جدولها الزمني للانتخابات بالفعل.

وفي ذلك الصدد، من الضروري أكثر من أي وقت مضى أن يواصل المجتمع الدولي دعمه للعملية الانتقالية إلى حين إجراء انتخابات ذات مصداقية شاملة وشفافة في شباط/فبراير ٢٠٢٢. ويجب أن تضمن العملية مشاركة المرأة والشباب مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية.

ونغتنم هذه الفرصة لنشيد بالالتزام المستمر للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبدور الوساطة الحاسم الذي يقوم به مبعوثها الخاص والاتحاد الأفريقي. وتثني مجموعة ٣+١ أيضاً على المساعي الحميدة والجهود المبذولة لتعزيز المصالحة من جانب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة التي دأبت على توجيه الماليين إلى مواقف تصالحية، على الصعيدين الوطني والمحلي على السواء.

وعلاوة على ذلك، نحيط علماً بإنشاء الإطار الاستراتيجي الدائم من جانب تنسيقية الحركات الأزوادية وائتلاف الجماعات المسلحة من أجل تحقيق أقصى قدر من الجهود لتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي وتشغيل آليات مشتركة من أجل معالجة الحالة الأمنية والإنسانية المتدهورة في مالي على نحو أفضل. ونشجعهم على التركيز على الوحدة الوطنية والحوار من أجل الدفعقدما بخطة المصالحة الوطنية.

وعلى الصعيد الأمني، لا تزال مالي وبلدان الساحل الأخرى معرضة لأهوال الإرهاب. وعلاوة على ذلك، فإن تأثير رحيل المقاتلين والمرتزقة الأجانب على نحو غير خاضع للمراقبة، إلى جانب انتشار الأسلحة من ليبيا، يؤكد الحاجة الملحة إلى حل مستدام وشامل لمنطقة الساحل.

وهناك زيادة في التطرف العنيف والعنف القبلي والجريمة المنظمة عبر الوطنية وتتطلب مزيداً من الاهتمام من مجلس الأمن. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء استمرار الهجمات على المدنيين والبعثة والقوات المسلحة الإقليمية والدولية. وفي هذا الصدد، يثير إعلان شركاء مالي تعليق التعاون العسكري، بما في ذلك الإلغاء التدريجي لعملية بارخان، مخاوف بشأن مالي التي تقف على مفترق الطرق.

وفيما يتعلق بخطة البعثة المتكاملة للتكيف، كانت نتائج إنشاء فرقة العمل المتنقلة وتشغيلها مقنعة ومشجعة.

وعلى الصعيد الإنساني، تشكل الحالة الراهنة في مالي والساحل مصدر قلق كبير. وتستلزم آثار جائحة فيروس كورونا وانعدام الأمن الغذائي تمويلاً عاجلاً لخطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠٢١، التي لم يتم تأمين سوى ١٤,٣ في المائة منها من المبلغ المطلوب وهو ٥٦٣ مليون دولار. ويجب أن نعمل على وجه السرعة لإنقاذ ٥,٩ مليون شخص من الضعفاء في مالي الذين يحتاجون إلى المساعدة، حيث أن من المرجح أن تكون لموسم الأمطار السيئ عواقب وخيمة إذا لم تقدم المعونة اللازمة في الوقت المناسب.

وكما أشار الممثل الخاص على النحو الواجب، فإن الحالة الإنسانية، التي تفاقمت بسبب النزاعات القبلية وانعدام الأمن الغذائي الناجمين عن آثار تغير المناخ، تعوق جهود تحقيق الاستقرار وبناء السلام في مالي. ولذلك، تعتقد مجموعة ٣+١ أن تحليل وإدماج المخاطر الأمنية المتصلة بتغير المناخ ضروريان كجزء من ولاية البعثة المتكاملة.

وفي ضوء ما ذكرته هنا، أود أن أدلي بعدة توصيات بالنيابة عن مجموعة ٣+١.

نعتقد أن الدعم الذي تشتد حاجة شعب مالي إليه في هذه المرحلة يجب أن يكون مدفوعاً بتطلعات شعب مالي، الذي ينبغي أن يتولى زمام الأمور وأن يكون الطرف الفاعل الرئيسي في عملية تحقيق الاستقرار والمصالحة في بلده. وفي هذا الصدد، من المهم تعديل التدخل الدولي، بما في ذلك دور البعثة المتكاملة.

وعلاوة على ذلك، ندعو إلى تدخلات أفضل تنسيقاً وأكثر اتساقاً من أجل تعظيم آثارها، وبالتالي إعطاء المرحلة الانتقالية وإنشاء مؤسسات ديمقراطية مستقرة ضماناً للاستقرار والازدهار في البلد وفرصة أفضل للنجاح.

وفي هذا السياق، تشجع مجموعة ٣+١ السلطات المالية على الاستفادة من التقدم المحرز في المرحلة الأولى من المرحلة الانتقالية بضمان احترام الجدول الزمني للانتخابات ومدة الانتقال البالغة ١٨ شهراً، وفقاً لخارطة الطريق وتوصيات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ونشجعها أيضاً على الإسراع بتنفيذ أحكام اتفاق السلام وحماية المدنيين وعملية الحوار في وسط البلد.

وعلاوة على ذلك، تعتقد مجموعة ٣+١ أن الجزاءات لا يمكن إلا أن تزيد من تعقيد الحالة الأمنية والإنسانية المثيرة للقلق بالفعل في مالي. وفي هذا الصدد، نؤيد توصيات وقرارات مؤتمر القمة الأخير للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن مالي. وعلاوة على ذلك، يجب ألا تؤدي القرارات التي يتخذها الشركاء إلى تفاقم الحالة في مالي أو تعريض إنجازات مكافحة الإرهاب في المنطقة للخطر.

وفي الختام، تود مجموعة ٣+١ أن تركز الولاية المقبلة للبعثة على دعم عملية الانتقال في مالي. وسيحتاج البلد أيضاً إلى دعم اقتصادي لإعادة البناء. ولهذا السبب ندعو جميع شركاء مالي والمؤسسات المالية الدولية إلى دعم شعب مالي في هذه المرحلة الحرجة.

وفي حين نقدر الدعم المقدم من الشركاء الآخرين والبعثة المتكاملة إلى القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، فإن أوجه القصور في آلية الدعم المحددة في تقييمات الأمين العام الأخيرة وتعليق التعاون العسكري مع مالي تدعو، من ناحية، إلى ولاية أكثر قوة للبعثة، ومن ناحية أخرى إلى إلغاء المهمة الإضافية المتمثلة في دعم القوة المشتركة، عملاً بالقرار ٢٣٩١ (٢٠١٧)، من أجل تمكين البعثة من التركيز على أولوياتها الاستراتيجية، نظراً للحالة الراهنة عفي الميدان. إن إنشاء مكتب الأمم المتحدة للدعم المكرس لهذه القوة الإقليمية وجميع آليات الدعم التنفيذية والفعالة الأخرى أمر بالغ الأهمية لتحقيق هذه الغاية.

وأخيراً، ستدعم مجموعة ٣+١ تمديد ولاية البعثة لمدة سنة واحدة، والتي ينبغي تعديلها لتجسد الواقع في الميدان، حيث لا يوجد سلام يجب الحفاظ عليه، وتمكين البعثة من ضمان حماية أفضل للمدنيين والمشاركة بشكل أكبر في حل العنف القبلي في البلد.

السيد داي بينغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر السيد واني، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته وأرحب بممثل مالي في جلسة اليوم. كما استمعت باهتمام إلى بيان السيدة مايغا بصفتها ممثلة للمجتمع المدني.

إن للحالة في مالي تأثيراً على الأمن والاستقرار في منطقة الساحل، بل وفي القارة الأفريقية ككل. إن وجود مالي مستقرة وموحدة ومزدهرة وتقدمية يخدم المصالح المشتركة للمجتمع الدولي. وتواجه مالي حالياً تحديات متعددة في المجالات السياسية والاقتصادية والإنسانية والأمنية وغيرها. وتأمل الصين أن تعطي الأطراف المالية الأولوية لمصالح شعب البلد وأن توحد شعب مالي لمواجهة التحديات معاً.

وتشير الصين إلى أن السلطات المالية أكدت من جديد التزامها بالانتقال السياسي. ونأمل أن تتمكن جميع الأطراف من النهوض بالتحضيرات للانتخابات بجدية، وحل الخلافات من خلال الحوار، واستعادة النظام الدستوري في أقرب وقت ممكن. وترحب الصين بتجديد الأطراف المالية التزامها بتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. وتشجع الصين على إحراز مزيد من التقدم في استعادة سلطة الدولة، وإعادة نشر القوات المسلحة، وتشغيل منطقة التنمية الشمالية من أجل إرساء أساس متين لاستقرار مالي وتنميتها.

وتؤيد الصين استمرار الدور الهام للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي وتؤيد حل المشاكل الأفريقية بالطرق الأفريقية من جانب البلدان الأفريقية. وشهد وسط وشمال مالي أنشطة متكررة لقوات متطرفة، فضلاً عن تزايد الهجمات الإرهابية والنزاعات القبلية، مما أسفر عن سقوط العديد من الضحايا المدنيين وأزمة إنسانية. وسيواصل المجتمع الدولي والبلدان الشريكة المعنية دعم عمليات مكافحة الإرهاب في مالي من أجل حماية المدنيين. فلا يمكن للوسائل العسكرية وحدها أن تحل المشاكل الأساسية.

وكما اقترح الأمين العام في تقريره (S/2021/519)، هناك حاجة إلى بذل جهود متعددة الجوانب على الجبهات السياسية والاقتصادية والقضائية والاجتماعية لمساعدة مالي على استعادة سلطة الدولة، وتنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتحقيق التنمية، والقضاء على الفقر، وتحسين رفاه شعب مالي، بغية القضاء على الأسباب الجذرية للنزاعات مع معالجة أعراضها.

قامت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتحقيق الاستقرار في مالي، بقيادة الممثل الخاص واني، بالوفاء بولايتها في ظل ظروف صعبة للغاية، وقد قامت بقدر كبير من العمل من أجل صون السلام والاستقرار في البلد. وتقدر الصين ذلك وستواصل دعم عمل الممثل الخاص والبعثة.

وتؤيد الصين، من حيث المبدأ، تمديد ولاية البعثة واقتراح الأمين العام بالإبقاء على الحد الأقصى الحالي للأفراد النظاميين. وينبغي للبعثة أن تواصل تقديم الدعم اللوجستي للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية، وفقاً لقرار مجلس الأمن ذي الصلة، وأن تواصل تحسين أساليب دعمها من أجل تلبية احتياجات القوة المشتركة بأفضل ما يمكن.

وترحب الصين بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل من أجل تكثيف التعاون في هذا الصدد.

وقد شهدت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي زيادة ملموسة في المخاطر الأمنية هذا العام. فقد لَقِي أحد عشر فردا حتفهم حتى الآن، وهو أمر مفجع. وعملية المساءلة إجراء هام لتحسين سلامة حفظة السلام وأمنهم. كما ترحب الصين بإدانة محكمة باماكو الجنائية العديد من المشتبه بهم فيما يتعلق بشن هجوم على حفظة السلام وقتلهم.

من المهم تنفيذ القرار ٢٥١٨ (٢٠٢٠) والبيان الرئاسي الأخير بشأن تحسين سلامة أفراد حفظ السلام وأمنهم (S/PRST/2021/11) وذلك بتحديد مواطن الضعف وحل المشاكل الرئيسية والصعبة، في ضوء الحالة في الميدان. ومن المهم أيضا بذل المزيد من الجهود لزيادة إلمام عمليات حفظ السلام بالحالة في الميدان وقدراتها على

الاستجابة لحالات الطوارئ وعمليات الإنقاذ، وتحسين قدرتها على التصدي للمخاطر التي تشكلها الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع وتوفير اللقاح لحفظة السلام.

السيد دي لافوينتي راميريز (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر الممثل الخاص واين على شرحه لآخر التطورات في مالي وأتمنى له كل النجاح في مسؤولياته الجديدة. كما أرحب بالمشاركة القيمة للسيدة فاطمة مايغا في جلسة اليوم. وتأمل المكسيك أن يشرك مجلس الأمن ممثلات المجتمع المدني على نحو أكثر تواترا في مناقشاته. كما أرحب بحضور ممثل مالي في القاعة اليوم.

يأسف بلدي بشدة للعمل الذي قامت به مجموعة من قوات الدفاع والأمن المالية الذي انتهى باعتقال الرئيس ورئيس الوزراء الانتقاليين واستقالتهما الشهر الماضي. وهذا التعليق الثاني للنظام الدستوري بتدخل عسكري في أقل من تسعة أشهر يعرقل المسار نحو الانتقال الديمقراطي ويسهم في إضعاف الدولة، الأمر الذي لا يمكن أن تستفيد منه إلا الجماعات المتطرفة.

نحيط علما بتنصيب العقيد غويتا رئيسا وبتشكيل حكومة جديدة برئاسة السيد شوغيل مايغا. ونحثهما على استئناف العملية الانتقالية في أقرب وقت ممكن، وفقا للشروط والجدول الزمني المتفق عليها سابقا ووفقا لبيان مجلس الأمن (SC/14532) الصادر في ٢٦ أيار/مايو، وخريطة الطريق والميثاق الانتقالي. ونحث المنظمات الإقليمية، ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، على ممارسة أقصى نفوذها على السلطات الجديدة من أجل تجنب المزيد من الانتكاسات في العملية الانتقالية وفي تنفيذ اتفاق السلام.

أود أن أسترعي انتباه مجلس الأمن إلى ثلاث نقاط.

أولا، من الضروري أن تولي السلطات الجديدة أولوية مطلقة لإجراء انتخابات حرة وشاملة للجميع وذات مصداقية. وينبغي تركيز اهتمام الحكومة والمجتمع الدولي على حل المسائل المعلقة مثل وضع الصيغة النهائية للإطار القانوني الانتخابي وتشكيل اللجنة الانتخابية، وإدماج سجل الناخبين، وإنشاء آلية أمنية تمكن من بإجراء الحملات الانتخابية سلميا وأيام الانتخابات المنظمة للاستفتاء على الدستور، وإجراء الانتخابات المحلية والإقليمية، والانتخابات التشريعية والرئاسية في جميع أنحاء البلد.

وتحث المكسيك حكومة مالي على اتخاذ التدابير اللازمة لضمان مشاركة المرأة في العملية السياسية، وعلى تخصيص ما لا يقل عن ٣٠ في المائة من مواقع المسؤولية للمرأة، وفقا للقانون. ونأسف لأن الحكومة المشكلة حديثا لم تف بالالتزام بهذا الحد الأدنى. ونتوقع أيضا من السلطة الانتخابية أن تفعل ما يلزم لضمان مشاركة المشردين داخليا واللاجئين.

ثانياً، ندين الأنشطة الإرهابية والعنف بين القبائل التي لا تزال تحصد أرواح المدنيين وتزيد من تردي الوضع الإنساني. ونكرر الإعراب عن قلقنا إزاء اتساع نطاق أعمال العنف جنوبا وتصاعدها في البلدان المجاورة مثل بوركينا فاسو. إننا ننظر بقلق إلى التعقيد المتزايد للهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة واستخدام المعدات التي يجري تطويرها على نحو متزايد. وفي هذا الصدد، أود أن أستمع إلى آراء الممثل الخاص بشأن التدابير الإضافية التي يمكن اتخاذها لمكافحة شبكات إمداد الجماعات المسلحة بالأسلحة والمعدات العسكرية.

إن المكسيك، إذ تضع في الاعتبار أن المسؤولية الرئيسية عن حماية السكان من العنف تقع على عاتق الدولة المالية، تدعو بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والقوات الدولية إلى تنسيق أعمالها لتعزيز قدرات قوات الأمن المالية حتى تتمكن من ضمان حماية المدنيين وحقوق الإنسان للسكان. وفي هذا الصدد، ننوه بالنتائج الإيجابية لما قامت به البعثة لخفض عدد الحوادث ضد المدنيين في أنسونغو. وتجدر الإشارة أيضا إلى التعاون بين شرطة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في مجال تدريب قوات الأمن في منطقة موبتي.

ثالثا، تدين المكسيك الهجوم الذي شُن في نيسان/أبريل على قاعدة البعثة في أنغيلهوك، والذي للأسف قتل فيه أربعة أفراد من البعثة. ونؤكد من جديد أن هذه الأعمال قد تشكل جرائم حرب. ويدعو

بلدي السلطات المالية إلى مكافحة حملات التضليل التي تستهدف إثارة العداوة ضد البعثة في المنطقة.

ونرحب بأول إدانة في آذار/مارس لشخص ثبت ضلوعه في هجومين على البعثة. وينبغي لهذه السابقة أن تمهد الطريق أمام تحقيق العدالة لحفظة السلام الذين فقدوا أرواحهم في مالي.

وختاما، يعرب بلدي عن دعمه الكامل للبعثة ويحيط علما بتوصية الأمين العام بشأن تجديد ولايتها. وستشارك المكسيك مشاركة بناءة في المفاوضات الرامية إلى تعزيز تنفيذ الأولويات الاستراتيجية للبعثة مع وضع حماية المدنيين في صميم أعمالها.

السيد ديلورنتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص واين والسيدة مايغا على إحاطتيهما اليوم.

بيد أننا نجتمع مرة أخرى في أعقاب شن هجوم آخر استهدف حفظة السلام التابعين لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وأضم صوتي إلى من سبقني من الزملاء في الإعراب عن مشاعر المواساة نحو حفظة السلام الشجعان الذين سقطوا في الهجوم.

وننضم إلى أعضاء المجتمع الدولي في مطالبة مالي باحترام الجدول الزمني للانتقال إلى حكومة منتخبة ديمقراطيا. ونؤيد إنشاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا آلية لرصد الالتزام بالفترة الانتقالية وإجراء الانتخابات الرئاسية في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٢٢، كما هو مقرر بالفعل. ونؤيد البيان الذي أصدرته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عقب مؤتمر قمتها الاستثنائي في ٣٠ أيار/مايو، بما في ذلك دعوتها إلى الإفراج الفوري عن المحتجزين والخاضعين للإقامة الجبرية، والالتزام الصارم بالفترة الانتقالية التي تمتد ١٨ شهرا، وتعيين رئيس وزراء مدني وتشكيل حكومة شاملة للجميع، وكذلك عدم ترشح الرئيس ونائب الرئيس ورئيس الوزراء الانتقاليين في الانتخابات الرئاسية المقبلة تحت أي ظرف.

نكرر إدانتنا لاحتجاز الرئيس ورئيس الوزراء الانتقاليين السابقين وغيرهما من المسؤولين وما تلاه من فرض الإقامة الجبرية عليهم. ويشكل احتجازهم اعتداءً مباشراً على العملية الانتقالية الجارية في البلد بهدف العودة إلى الديمقراطية وسيادة القانون.

وستعمل الولايات المتحدة مع شركائنا في جميع أنحاء المنطقة لدعم احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون. وسننظر في مجموعة من خيارات السياسة الخارجية ردا على أي إجراءات تعوق الانتقال إلى حكومة منتخبة على النحو الواجب. إننا نقف بحزم مع شعب مالي في تطلعاته إلى الديمقراطية والسلام والتنمية واحترام حقوق الإنسان.

ومن الأهمية بمكان أن تكون انتخابات شباط/فبراير ٢٠٢٢ حرة ونزيهة وأن تديرها سلطات انتخابية مختصة ونزيهة، باستخدام عمليات شفافة. ونحث الحكومة الانتقالية بقوة على كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية في الانتخابات. وينبغي أن تكون المرأة من بين المرشحين والمسجلين للتصويت.

وفي الوقت نفسه، يجب ألا تغفل الحكومة الانتقالية مسؤوليتها الرئيسية عن حماية المدنيين وحقوق الإنسان. ويجب على الحكومة الانتقالية أن تهيئ الظروف للاستقرار وأن تعالج المظالم الاجتماعية. ويتطلب ذلك التنفيذ الكامل لاتفاق الجزائر بشأن السلام والمصالحة في مالي، ولا سيما إشراك المرأة ومنظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء على نحو مُجد في تنفيذ الاتفاق. وعلاوة على ذلك، يجب أن تعمل الحكومة الانتقالية على إعادة بسط سلطة الدولة، بما في ذلك السلطة المدنية والقضائية والأمنية، في جميع أنحاء البلد واتخاذ خطوات موثوقة لمكافحة جميع أشكال الإفلات من العقاب، ولا سيما فيما يتعلق بانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان.

ويجب أن يراعي تجديد ولاية البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي الانتقال الهش إلى الحكم الديمقراطي، وأن يوفر الدعم اللوجستي والأمني اللازم لانتخابات شباط/فبراير ٢٠٢٢، وأن يعطي الأولوية لحماية المدنيين وتنفيذ اتفاق الجزائر.

ولكن البعثة المتكاملة ليست سوى عنصر واحد من عناصر تحقيق السلام المستدام في مالي، ولا يمكنها أن تحل محل حكومة مالي. ويجب على الحكومة الانتقالية أن تتولى قدرا أكبر من المسؤوليات وتتخذ خطوات موثوقة لمكافحة الإفلات من العقاب وحماية المدنيين في جميع أنحاء مالي.

وفي ضوء المهام الهائلة للبعثة، نؤكد من جديد على أهمية الحفاظ على تمييز واضح بين مكافحة الإرهاب وحفظ السلام لحماية حياد الأمم المتحدة وموظفيها. فتخصيص أموال الأمم المتحدة المقررة لحفظ السلام وإصدار الإذن بموجب الفصل السابع إجراءان غير مناسبين لدعم القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وهي عملية هجومية لمكافحة الإرهاب. والقوة المشتركة تحالف من القوات المحلية، وتديرها حكومات المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وليس مجلس الأمن.

إن الولايات المتحدة شريك ملتزم تجاه بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وندعم القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بالمعدات والتدريب والدعم الاستشاري لسد الثغرات الحرجة في القدرات على أساس ثنائي. وفي السنوات الأربع الماضية، تعهدنا بأكثر من ٥٨٠ مليون دولار لتقديم المساعدة الأمنية وغيرها من الدعم لمكافحة التطرف العنيف إلى بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر. وبالإضافة إلى دعمنا الثنائي، نحن ملتزمون بالعمل مع شركاء المجلس على تحديد سبل دعم المنطقة معا.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أيضا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد واني، على إحاطته صباح اليوم. وأود أن أرحب بحضور السيدة مايغا كصوت قوي ومدافعة عن المرأة في مالي. لقد أثرت فينا أثرا حقيقيا رسالتها المدروسة والمستشرفة للمستقبل هذا الصباح. ونؤكد لها دعم أيرلندا.

وأود أيضا أن أرحب بصديقنا وزميلنا السفير عيسى كونفورو.

إن الأحداث الجارية في مالي تبعث على القلق العميق – وقد سمعنا ذلك من عدة متكلمين. وقبل أسبوعين، دعا هذا المجلس بشكل جماعي إلى إطلاق سراح جميع المسؤولين المحتجزين (انظر SC/14532). ومن غير المقبول عل الإطلاق أن باه ندو ومختار أوان لا يزالان قيد الإقامة الجبرية اليوم. ونكرر دعوتنا إلى الإفراج الفوري وغير المشروط والآمن عنهما.

ونود أن نرحب أيما ترحيب بالقيادة البناءة للمنطقة في حل هذه الأزمة. ونرى أنه ينبغي للأطراف أن تلتزم التزاما صارما بالشروط التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، والتي تدعو إلى الامتثال لميثاق المرحلة الانتقالية. والمقصود من عملية الانتقال أن تكون شاملة وتؤدي إلى العودة إلى النظام الدستوري والانتخابات الديمقراطية في غضون المهلة المحددة وهي ١٨ شهرا. ونشيد أيضا بالمساعي الحميدة التي قامت بها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتحقيق الاستقرار في مالي خلال الأسابيع الأخيرة في ظل ظروف صعبة.

ويكفل الميثاق الانتقالي لمواطني مالي حكومة مدنية شاملة ومنتخبة ديمقراطيا. ويجب التمسك بهذه الضمانات. وكما هو منصوص عليه في الميثاق، لا يحق للرئيس الانتقالي ونائب الرئيس الانتقالي الترشح لانتخابهما في الانتخابات الرئاسية والتشريعية. ونريد أن نرى الامتثال لذلك.

إن تأخير الانتخابات لن يساعد على الاستقرار في مالي. ويساورنا القلق لعدم اتخاذ أي قرار حتى الآن بشأن إنشاء هيئة واحدة لإدارة الانتخابات. وندعو إلى تعيين هذه الهيئة في أقرب وقت ممكن، ويجب أن تكون مستقلة وشاملة للجميع.

إن تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي أمر حيوي لتحقيق سلام عادل ودائم في مالي، وقد قلنا ذلك من قبل، ولكن من الجدير أن نكرره اليوم. ولا يمكن أن يكون هناك شك في أذهان الماليين في أن هذا هو الحال، وأن هناك تراجعا لقيادة البلد عن هذا المسار. وكما قال الممثل الخاص في وقت سابق، حان الوقت للارتقاء فوق التحديات السياسية لصالح الماليين العاديين والمجتمع المالي.

ونشجع البعثة على مواصلة التوعية دعما لاتفاق السلام، ليس على الصعيد السياسي فحسب، بل على الصعيد المحلي أيضا. ومن شأن زيادة تفهم الاتفاق ودعمه أن يؤديا إلى زيادة التأييد والالتزام على جميع المستويات. وفي هذا الشأن، فإن بلدي أيرلندا يتكلم بحكم التجربة.

وأود أن أشكر السيدة مايغا مرة أخرى على دعوتها القوية إلى اتخاذ إجراءات. وكما أرى، فإن المساواة بين الجنسين لا تتعلق بالمثالية، ولا ينبغي النظر إليها على أنها ترف لا يمكن التمتع به إلا بعد تحقيق السلام؛ إنها أساسا مسألة سلام وأمن في حد ذاتها. فالمساواة بين الجنسين تتعلق بتوزيع السلطة لصالح المجتمع ككل. ولهذا السبب، من الضروري حماية الحيز المخصص للمرأة في المجتمع المدني في مالي، بل وزيادة هذا الحيز، وعدم تقييد المرأة في العمل العام. وقد التقيت مؤخرا بالنساء الماليات، وعلى غرار الممثل الخاص، وجدتهن ملتزمات وعمليات المنحى. وقبل كل شيء فإنهن باسلات.

ونعتقد أنه يجب تشجيع النساء الماليات على المشاركة الكاملة في الانتخابات المقبلة، سواء كناخبات أو كمرشحات في بطاقة الاقتراع، ودعمهن وتمكينهن من ذلك. ولتمثيلهن أيضا أهمية حاسمة في شغل المناصب الوزارية. إن دعم المرأة المالية في الاضطلاع بهذه المسؤوليات يصب في مصلحتنا جميعا، وقبل كل شيء في مصلحة شعب مالي ككل. وفيما يتعلق بتلك النقطة، أود أن أؤكد أن المشاركة السياسية للمرأة حق وليست طلبا، ونأسف لعدم إحراز تقدم كاف، كما سمعنا هذا الصباح. ولا يمكننا، كما قالت السيدة مايغا، أن نقف موقف الانتظار والترقب.

ويساورنا قلق عميق إزاء انعدام العدالة الممنوحة لضحايا العنف الجنسي المرتبط بالنزاع في مالي والمتعافيات منه. ولا يزال توثيق حالات العنف الجنسي المتصلة بالنزاع منخفضا بشكل مقلق، كما سمعنا من قبل. وندعو البعثة إلى دعم السلطات المالية في محاكمة الجناة على وجه السرعة، ونحث السلطات المالية على اعتماد تشريعات بشأن العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، امتثالا للاتفاقيات الدولية والإقليمية، وإنشاء مدعين عامين ووحدات شرطة متخصصة مكرسة لمعالجة هذه المسألة.

(تكلم بالفرنسية)

يجب إنهاء الإفلات من العقاب على العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان التي ترتكبها عدة جهات فاعلة في مالي، بما فيها القوات المسلحة. وترحب أيرلندا، بوصفها بلدا مساهما بقوات في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، بالتقدم الذي أحرزته السلطات المالية مع أول إدانة مباشرة بقتل أحد حفظة السلام. وهذا إنجاز هام، ونشجع على إحراز مزيد من التقدم في هذا الصدد.

وبالإضافة إلى التمرد والاحتياجات الإنسانية، لا يزال انعدام الأمن يفاقم معاناة أبناء مالي. فنحن نشعر بالقلق إزاء تزايد الهجمات على المدنيين. وتؤكد هذه الزيادة الحاجة إلى إعطاء الأولوية لحماية المدنيين في إطار ولاية البعثة المتكاملة. كما أنها تبين الحاجة الملحة إلى أن تتخذ سلطات مالي تدابير لمنع العنف ضد المدنيين والحد منه. إن استمرار الانتهاكات ضد الأطفال يثير قلقا بالغا، ويجب على حكومة مالي أن تكفل اتخاذ تدابير لحماية الطفل.

وفي الختام، نشيد ببعثة الأمم المتحدة لدورها الهام وسط ظروف بالغة الصعوبة. إن عملها حاسم، وتؤيد أيرلندا بالكامل تجديد ولايتها في نهاية هذا الشهر.

ومع ذلك، لا يمكن التصدي للتحديات التي تواجه مالي من خلال الجهود الأمنية وحدها. يجب أن نعالج الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار. والانتخابات المقبلة تتيح فرصة لبدء عهد جديد من الحكم الديمقراطي والشامل للجميع. وأود أن أؤكد مجددا الالتزام الراسخ من بلدي، أيرلندا، بمرافقة مالي في هذه الجهود.

السيد كافالهايم (النرويج) **(*تكلم بالإنكليزية*)**: أشكر الممثل الخاص للأمين العام واني على إحاطته الإعلامية الأولى صباح اليوم. كما أننا قد أعربنا عن تقديرنا لأفكار السيدة فاطمة مايغا – التي

كانت مستشارة سابقة عزيزة علينا في سفارتنا في باماكو. إننا نشيد بقيادتها في تعزيز أصوات النساء في مالي إشادة كبيرة. وأشكرها أيضا على الكلمات الرقيقة التي وجهتها إلينا. كما أننا نقدر حضور السفير عيسى كونفورو.

لقد انضمت النرويج مؤخرا إلى مالي والمملكة المتحدة وفرنسا في فعالية أكدت على أحد الإنجازات التي أسهمت فيها السيدة مايغا، وهو زيادة مشاركة المرأة في لجنة رصد اتفاق الجزائر للسلام والمصالحة في مالي. إن الأفكار والتوصيات التي تشاطرها تلك النساء تبين بوضوح السبب في أن مشاركتهن مفتاح رئيسي للتقدم.

ولكن علينا ألا نخطئ – فلا تزال هناك حاجة إلى عمليات أكثر شمولا للجميع. فبعد أيام فقط من تلك الفعالية المشجعة، وردت التقارير بوقوع انقلاب آخر في مالي، مما قد يعرض للخطر بعض التقدم الذي تحقق بشق الأنفس حتى الآن. هناك مسؤولية كبيرة تقع الآن على عاتق أولئك الذين تصرفوا من تلقاء أنفسهم ليتولوا بالقوة العملية الانتقالية في مالي.

اسمحوا لي أن أكون واضحا: إننا ننضم إلى الدعوات المطالبة بالإفراج الفوري عن القادة الانتقاليين السابقين من الإقامة الجبرية والاحتجاز. ونتوقع من الحكومة الانتقالية التي عُينت مؤخرا أن تحترم الجدول الزمني لإجراء انتخابات رئاسية شاملة وشفافة وذات مصداقية بحلول آذار/مارس ٢٠٢٢. وكما ينص الميثاق الانتقالي، لا يحق للرئيس الانتقالي ولا لأعضاء الحكومة الانتقالية الترشح للانتخابات. وتؤيد النرويج بقوة أدوار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في رصد عملية الانتقال.

وفي خضم هذه الأوقات المضطربة، نشرع في تجديد ولاية البعثة المتكاملة. بالإضافة إلى المرأة والسلام والأمن، اسمحوا لي أن أبرز ثلاثة مجالات أخرى ذات أولوية بالنسبة للنرويج.

أولويتنا الأولى هي حماية المدنيين، ولا سيما الأطفال. ونكرر خالص تعازينا لضحايا الهجمات المروعة الأخيرة في بوركينا فاسو وأماكن أخرى في المنطقة. وكما ذكر الممثل الخاص للأمين العام، فإننا نعلم أيضا أن أكثر من ١ ٣٠٠ مدرسة في مالي لا تزال مغلقة، مما يؤثر على مئات الآلاف من الأطفال. إن أكثر من نصف عمليات الإغلاق هذه هي نتيجة لهجمات وتهديدات من جانب الجماعات المسلحة. وتترتب على هذه الهجمات التي تُشن على التعليم آثار سلبية كبيرة وطويلة الأجل على الأطفال ومجتمعاتهم المحلية.

ولا شك في أن الحصول الآمن ودون عوائق على المساعدات الإنسانية هو أمر حاسم لحماية ومساعدة المحتاجين؛ ولتوفير التعليم؛ ومنع العنف الجنساني والتصدي له. إننا نردد كلمات الأمين العام التي قال فيها: "إن مالي تحتاج الآن، أكثر من أي وقت مضى، إلى قادة يقفون معا من أجل مصلحة بلدهم ومستقبل أطفالهم" (انظر S/2021/519، الفقرة ٩١).

النقطة الثانية هي أهمية ضمان حقوق الإنسان والمساءلة، وهذا شرط أساسي لبناء الثقة اللازم لدفع مالي إلى الأمام كبلد.

إننا نشعر بقلق بالغ إزاء تدهور حالة حقوق الإنسان، بما في ذلك الانتهاكات المبلغ عنها من جانب القوات الوطنية والإقليمية والدولية. ونثني على بعثة الأمم المتحدة لجهودها الرامية إلى دعم التحقيقات في الادعاءات المتعلقة بالانتهاكات والإساءات لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي. وندعو السلطات إلى محاسبة الجناة. وتحقيقا لتلك الغاية تفخر النرويج، ومعها فرنسا، بتوفير فريق متخصص من الشرطة لبناء القدرات في بعثة الأمم المتحدة.

ونطلب مرة أخرى متابعة توصيات لجنة التحقيق الدولية المعنية بمالي – وذلك في تقرير طلبته الأطراف في اتفاق الجزائر. ويمكن أن تكون الخطوة الأولى الملموسة هي عقد مؤتمر بشأن الإفلات من العقاب والعدالة الجنائية العادلة، تمشيا مع التوصية النهائية للجنة. وتقف النرويج على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم.

ثالثا وأخيرا، نحن نعرف آثار تغير المناخ على الأمن من خلال تأثيره على الموارد المتزايدة الندرة. لقد حان الوقت لكي يتبع مجلس الأمن خطى الاتحاد الأفريقي والقيادة الأفريقية فيأخذ المناخ والأمن على محمل الجد. وفي الوقت نفسه، ندرك أن موارد بعثة الأمم المتحدة محدودة. ولهذا السبب نبحث عن سبل لدعم عملها في مجال المناخ والأمن دعما ماليا.

في الختام، وحيث أننا سنسلط الضوء أيضا في استراتيجية النرويج المحدّثة لمنطقة الساحل في وقت لاحق من هذا الشهر، نود أن نؤكد أن الأمن يعتمد على التنمية الشاملة والمستدامة، والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان لجميع أبناء مالي. إنهم يستحقون أن يروا اتفاق الجزائر يصبح حقيقة واقعة.

السيدة إيفستيغنييفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نشكر الممثل الخاص للأمين العام القاسم واني على إحاطته الإعلامية بشأن عمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبشأن الحالة في ذلك البلد. كما أشكر السيدة فاطمة مايغا على تعليقاتها.

من الواضح أن تحسن الحالة في مالي، وتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة فيها، والقضاء على الإرهاب، وتحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية، تتوقف قبل كل شيء على الاستقرار السياسي الداخلي. إن الاقتتال السياسي الداخلي، الذي أدى إلى أزمتين حادتين خلال العام الماضي، لم يساعد الحالة في الحقيقة.

وقد أُحطنا علما بتطمينات السلطات الجديدة بأن جميع الالتزامات التي قُطعت سابقا فيما يتعلق بالفترة الانتقالية، بما في ذلك إجراء استفتاء دستوري وانتخابات ديمقراطية عامة في الإطار الزمني المتفق عليه، سيتم الوفاء بها. وسيتوقف الكثير على مواصلة الحوار بين جميع الأطراف المعنية بغية تكوين توافق عام في الآراء في البلد واستعادة النظام الدستوري في أسرع وقت ممكن.

ونعتقد أن تحقيق الاستقرار في البلد يتوقف مباشرة على التنفيذ الصارم لاتفاق الجزائر من جانب الحكومة الانتقالية والقوى السياسية الأخرى. ونحن على ثقة بأن التفاعل البناء مع الجماعات الموقعة سيستمر في ذلك الصدد. ونتوقع تسريع عملية نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم ونشر وحدات جديدة في شمال البلد. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي إصلاح الحكم وتهيئة الظروف للانتعاش الاجتماعي والاقتصادي في المناطق المتضررة، بما في ذلك منطقة التنمية الشمالية. ويجب أن تؤخذ في الاعتبار مصالح جميع سكان البلد، ولا سيما سكان الأقاليم الشمالية.

ولا تزال الحالة الأمنية صعبة للغاية. فالمتطرفون يواصلون إرهاب السكان المحليين ومهاجمة القوات المسلحة المالية وقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ووحدات القوات الدولية الأخرى. ولا تزال القوات المسلحة المالية والخوذ الزرقاء تتكبد خسائر في الأرواح. وللأسف، وعلى الرغم من كل جهود الوساطة، تتواصل الاشتباكات القبلية في وسط البلد بلا هوادة، وتتسبب فيها أساسا أنشطة المتطرفين.

وتبعث الحالة في الأراضي الحدودية في مالي والنيجر وبوركينا فاسو، حيث وقع مؤخرا هجوم إرهابي فظيع ضد المدنيين، على القلق البالغ. وتعرب روسيا عن تعاطفها مع حكومات وشعوب بلدان المنطقة، التي يموت مواطنوها على أيدي الإرهابيين. ونثق في أن السلطات المالية وسلطات الدول المجاورة ستتخذ تدابير حاسمة بشكل متزايد لاجتثاث الإرهاب من أراضيها.

والحالة الإنسانية تثير قلقا بالغا. وقد ازدادت أعداد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الغذائية والمشردين داخليا ازديادا كبيرا، مما يتطلب استجابة متناسبة من قبل الوكالات الإنسانية ذات الصلة. ويجب أن نعترف بأن الحالة في مالي حرجة لأمن المنطقة. ونثق في أن القوات المسلحة المالية ستواصل المشاركة الكاملة في عمليات القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وأن القرارات التي اتخذتها بلدان غرب أفريقيا في ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ بتكثيف مكافحة الإرهاب ستترجم إلى أفعال. وتستحق القوة الاحتياطية الأفريقية في

منطقة الساحل – التي كانت مفهوما روجت له مفوضية الاتحاد الأفريقي – أن ينظر فيها بالتفصيل.

ومن الضروري مواصلة التعاون والتنسيق الوثيقين بين باماكو والبعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ونرحب بالمساعدة التي قدمتها البعثة إلى القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ونحن على استعداد للنظر في طرائق توسيعها. وكذلك نؤيد الخطط الرامية إلى تكييف البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ومن الواضح أن مهامها ذات الأولوية لا تزال تتمثل في المساعدة على استعادة النظام الدستوري وتيسير تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي وتعزيز أمن البلد. ويظل وجود البعثة في ذلك الصدد حاسما لكفالة تحقيق المزيد من الاستقرار. ونعتقد في نفس الوقت أنه ينبغي للماليين أنفسهم أن يأخذوا زمام المبادرة للتغلب على التحديات الراهنة.

وفيما يتعلق بعملية السلام في مالي، فإن موقفنا كان دائما مبنيا على فرضية أن المشاكل الأفريقية ينبغي إيجاد حلول أفريقية لها. ونؤيد في ذلك السياق جهود الوساطة التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي. ونعتقد أنه على الرغم من الاختلاف القائم في الآراء، سيكون من غير المسؤول في الحالة الراهنة ترك البلد يدافع عن نفسه، بما في ذلك بتخفيض المساعدة العسكرية أو الاقتصادية. فالمخاطر على أمن مالي والمنطقة كبيرة جدا.

ونعيد تأكيد استعدادنا للعمل عن كثب مع جميع الأطراف الفاعلة الدولية من أجل تحقيق الاستقرار في مالي والمنطقة ككل.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام السيد القاسم واني والسيدة مايغا على وجهتي نظرهما وبصيرتهما.

أولا، يساورني قلق بالغ، شأني شأن العديد من زملائي في المجلس، إزاء الانقلاب الأخير في مالي وعواقبه على العودة إلى النظام الدستوري واستقرار مالي والمنطقة الأوسع نطاقا وقدرة مؤسسات الدولة على دعم سيادة القانون. وأشارك الآخرين في الإعراب عن الأسف على الهجوم الذي تعرضت له بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتحقيق الاستقرار في مالي أمس.

ولذلك تدعو المملكة المتحدة السلطات الانتقالية الجديدة إلى الوفاء بالشروط التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولا سيما الاستعداد للانتخابات من دون إبطاء وكفالة الإفراج غير المشروط عن المحتجزين وكفالة أن تقوم بقية الفترة الانتقالية على الحوار والتشاور والحلول الوسط.

وكما ذكر الأمين العام في تقريره (S/2021/519)، اتخذت الحكومة السابقة عددا من الخطوات في الاتجاه الصحيح لجعل العملية السياسية أكثر شمولا، وستلبى احتياجات الماليين وتطلعاتهم من خلال التمثيل الشامل داخل الحكومة والمشاركة النشطة والمجدية لجميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك المرأة.

ثانيا، نحث السلطات الانتقالية الجديدة على الوفاء بالالتزامات التي قطعتها الحكومة الانتقالية السابقة فيما يتعلق بالتصدي للإفلات من العقاب على انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. ونرحب بمحاكمة وإدانة المسؤولين عن قتل أحد حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، ولكن هناك عددا أكبر بكثير من الماليين الذين لا يزالون ينتظرون العدالة. ولذلك نحث السلطات الانتقالية على إحراز التقدم في المحاكمات والملاحقات القضائية وإجراء تحقيق كامل وشفاف في اغتيال رئيس تنسيقية الحركات الأزوادية وتجديد الجهود لحماية المدنيين.

ثالثا، نحث السلطات الانتقالية على تجديد التزامها باتفاق السلام والمصالحة في مالي. ويتوقف التقدم على الملكية الكاملة لجميع الأطراف الموقعة ومشاركتها في العمليات السياسية وعمليات صنع القرار. ونؤيد دعوة الأمين العام إلى وضع استراتيجية تركز على التأثير وتركز على الناس في الجزء الأوسط من البلد – استراتيجية تجمع بين استجابات الأمن والحكم والتنمية في إطار رؤية شاملة واضحة. ولا بد من أن تكون تلك الاستراتيجية مملوكة للحكومة، مع وجود بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لدعم تنفيذها.

وقد أظهر الاجتماع الذي عقدناه مع فرنسا والنرويج ومالي الشهر الماضي بشأن تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في مالي الأثر والقيمة الحقيقيين لزيادة مشاركة المرأة في عملية السلام.

وختاما، تدين المملكة المتحدة الانقلاب وتقف على أهبة الاستعداد لدعم جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة لكفالة الامتثال لشروط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وإحراز التقدم نحو إجراء الانتخابات والمساعدة في كفالة حماية حقوق الإنسان وتعزيزها والتمسك بسيادة القانون.

السيد كاكانور (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، السيد القاسم واني والسيدة فاطمة مايغا، المستشارة المستقلة والعضو المؤسس ورئيسة ائتلاف النساء القياديات شمال وجنوب ووسط مالي، على إحاطتيهما بشأن التطورات الأخيرة في مالي. وكذلك نود أن ننوه بحضور الممثل الدائم لمالي، السيد عيسى كونفورو، في جلسة اليوم.

لقد أتاحت التطورات المؤسفة التي حدثت في مالي الشهر الماضي لمجلس الأمن التحقق من الواقع فيما يتعلق بتنفيذ خريطة الطريق الانتقالية. وقد أدت التدخلات المتكررة للجيش المالي في العملية الانتقالية إلى التسبب في تحديات في سبيل المضي قدما. وتعكس الخلافات بشأن تعيين أعضاء في الحكومة الانتقالية، التي أسفرت عن اعتقال الجيش لرئيسها ورئيس وزرائها في ٢٤ أيار/مايو، بوضوح العلاقات الهشة بين أصحاب المصلحة الماليين. والأثر الذي قد تتركه تلك التطورات على العملية الانتقالية المحددة زمنيا مسألة تثير قلقا بالغا.

نرحب بالإجراءات التي اتخذتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي في الوقت المناسب، والتي ساعدت على تحسين الحالة السياسية المتدهورة جزئيا. وأحطنا علما أيضا بالالتزامات التي أعرب عنها الرئيس الجديد فيما يتعلق بالعملية الانتقالية، فضلا عن تعيين رئيس الوزراء. ويتعين على السلطات المالية التعجيل باستئناف تنفيذ خريطة الطريق الانتقالية وعقد انتخابات تشريعية ورئاسية على النحو المقرر في وقت مبكر من عام ٢٠٢٢.

ولا يزال تنفيذ الأحكام الرئيسية لاتفاق السلام والمصالحة بشأن مالي أمرا أساسيا لتحقيق السلام الدائم في مالي. ونحيط علما في ذلك الصدد بالاجتماع الثاني للجنة الرصد في كايس في ٢٩ آذار/مارس، ونرحب بتشكيل ائتلاف أمني وسياسي بين تنسيقية الحركات الأزوادية وائتلاف الجماعات المسلحة. ويتعين على الأطراف الاتفاق فيما بينها، دون مزيد من التأخير، على نشر وحدات الجيش المعاد تشكيلها وتفعيلها وبدء المرحلة التالية من التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج وتشكيل شرطة إقليمية وإعادة تنظيم الأقاليم. فهذه هي المجالات ذات الأولوية التي ستساعد في معالجة الحالة الأمنية.

ولا تزال الحالة الأمنية غير المستقرة، ولا سيما في وسط وشمال مالي، تشكل مصدر قلق بالغ. وساهم غياب سلطة الدولة في تفاقم الحالة. لقد ازدادت الهجمات التي نفذتها جماعة نصرة الإسلام وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى ضد المدنيين والقوات الدولية. ومما يثير القلق حقا أن الأنشطة الإرهابية في وسط مالي ما تزال مستمرة بلا هوادة.

وتؤدي البعثة دورا هاما في تحقيق استقرار الحالة الأمنية في مالي من خلال دعمها السياسي والعسكري لعملية السلام. ونرحب بتدابير بناء الثقة التي اتخذتها البعثة، ولا سيما اتفاقات السلام المحلية في وسط مالي التي ساعدت على الحد من العنف القبلي وتعزيز المصالحة. ونشيد بجهود حفظة السلام التابعين للبعثة الذين يعملون في ظل ظروف معقدة وصعبة. كما نحيط علما بالتقدم المحرز في تنفيذ مفهوم فرقة العمل المتنقلة لتعزيز وحدة الجهود والقيادة في جميع أنحاء منطقة العمليات، والدعم المقدم إلى القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ونؤكد مجددا الحاجة إلى دعم أقوى من مجلس الأمن والمجتمع الدولي للقوة المشتركة.

ونظرا للهجوم على معسكر البعثة في أغيلهوك في ٢ نيسان/أبريل، نكرر دعوتنا للبعثة إلى مواصلة تعزيز التدابير الرامية إلى

ضمان سلامة وأمن حفظة السلام. ويؤكد هذا الحادث الأخير مرة أخرى الحاجة الملحة إلى تحسين الهيكل الأمني لمعسكرات حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. وندعو حكومة مالي إلى تقديم منفذي الهجمات على حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة إلى العدالة. ونشيد بالإدانة الصادرة مؤخرا بسبب قتل أحد حفظة السلام التابعين للبعثة في عام ٢٠١٥.

وتقع المسؤولية الرئيسية عن مكافحة الإرهابيين والجماعات المسلحة المتطرفة على عاتق قوات الدفاع والأمن المالية. وينتشر حفظة السلام التابعون للبعثة في الميدان لدعم تنفيذ اتفاق السلام وأحكامه. ويجب وضع حد للميل إلى تحميل حفظة السلام مسؤوليات يجب أن تقع أساسا على عاتق الدولة المضيفة أو غيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة.

وإن من دواعي القلق أن حفظة السلام التابعين للبعثة ما زالوا يواجهون تهديدات بسبب الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. ويجب على البعثة تعزيز مواردها اللازمة لمواجهة هذا الخطر. ونأمل في تناول هذه المسألة على نحو كاف خلال المناقشة بشأن تجديد ولاية البعثة في وقت لاحق من هذا الشهر.

وتواجه مالي تحديات سياسية وأمنية خطيرة حاليا. وتتطلب هذه المرحلة الحرجة أن يجدد جميع أصحاب المصلحة في مالي الالتزام باتفاق السلام وتنفيذه فضلا عن ملكية خريطة طريق المرحلة الانتقالية. وهناك حاجة ماسة إلى الدعم المستمر من الشركاء الثنائيين والدوليين لمالي، بما في ذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في هذه الأوقات الصعبة. وستواصل الهند التزامها بدعم مالي لكي يتسنى لها التغلب على الأزمة السياسية والأمنية الراهنة.

السيد دانغ (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر السيد القاسم واين، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، على إحاطته الشاملة. كما أشكر السيدة فاطمة مايغا على تبادل رأيها معنا. ونرحب بالسفير عيسى كونفورو، الممثل الدائم لمالي في جلسة اليوم.

تتابع فييت نام عن كثب الحالة في مالي، ونعرب عن قلقنا إزاء التطورات الأخيرة التي تهدد عملية الانتقال وتزعزع استقرار البلد وتعوق تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة بشأن مالي لعام ٢٠١٥. وندعو جميع أصحاب المصلحة إلى ممارسة ضبط النفس وحل الخلافات من خلال الحوار والتشاور. ونشدد على ضرورة ضمان التنفيذ الكامل لعملية الانتقال التي تخدم مصالح الشعب المالي في الأجل الطويل. ويجب ألا يتهرب أحد من التزاماته وتعهداته بموجب اتفاق السلام. ونؤيد الجهود الإقليمية، ولا سيما تلك التي تقودها الجماعة الاقتصادية والاتحاد الأفريقي، للمساعدة على استقرار الحالة ودفع العملية الانتقالية في مالي قُدما.

وفيما يتعلق بالأمن، فإننا نشعر بقلق بالغ من استمرار تدهور الحالة، ولا سيما في وسط مالي وشمالها. لقد أدت الهجمات الإرهابية والمتطرفون العنيفون والنزاعات القبلية المميتة إلى ارتفاع عدد القتلى وهددت سبل عيش الملايين من المواطنين الماليين. ولا يزال الوجود المحدود لسلطة الدولة البعيدة من المناطق الوسطى يبعث على القلق. وللتصدي لتلك التحديات الأمنية، ندعو إلى مضاعفة الجهود لتحقيق المصالحة الوطنية وتوسيع نطاق سلطة الدولة وخدماتها، بالإضافة إلى تحسين الأمن في شمال ووسط مالي.

ويواجه البلد تحديات هائلة على الصعيد الإنساني بما في ذلك انعدام الأمن الغذائي والآثار السلبية لتغير المناخ وجائحة مرض فيروس كورونا وانتشار التطرف العنيف والإرهاب. وهناك ما لا يقل عن ٥,٩ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة في حين تم تشريد ما يقرب من ٠٠٠ ٣٥٠ شخص آخر بمن فيهم النساء والأطفال. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من ١,٣ مليون شخص سيواجهون انعدام الأمن الغذائي في عام ٢٠٢١ - بزيادة قدرها ٣٦ في المائة مقارنة بشهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠. ولذلك، نؤكد ضرورة توفير ممر آمن وسلس للمساعدات الإنسانية في مالي وضمان وصول الخدمات

الأساسية إلى المحتاجين. ويجب على الحكومة الانتقالية وأصحاب المصلحة الآخرين الامتثال لالتزاماتهم بموجب القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين ولا سيما النساء والأطفال.

لقد أثبتت البعثة أنها أداة أساسية في صون السلم والأمن في البلد. وقدمت البعثة أيضا دعما لوجستيا كبيرا إلى القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بغية مكافحة الإرهاب في المنطقة. ويستمر نشر البعثة في بيئة معقدة وخطيرة. ويدل فقدان حفظة السلام في الأشهر الأخيرة بسبب الهجمات على الحاجة الملحة إلى اتخاذ المزيد من التدابير لضمان سلامة حفظة السلام.

ونشاطر الدول الأعضاء الأخرى إدانة الهجمات على المدنيين وقوات الأمن وحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، فضلا عن الإعراب عن التعازي على قتلى الهجمات الأخيرة. ونؤكد مجددا أن هذه الهجمات غير مقبولة ويجب تقديم مرتكبيها إلى العدالة. ومن الأهمية بمكان أيضا أن تتوفر للبعثة المعدات والموارد الكافية للوفاء بولايتها. وفي ذلك الصدد، نؤيد توصية الأمين العام بتمديد ولاية البعثة لمدة سنة واحدة بعدد قواتها وأفراد الشرطة المأذون بهم حاليا.

أخيرا وليس آخرا، ندعو إلى اتباع نهج شامل إزاء التحديات الأمنية والإنسانية والاجتماعية في مالي، بما في ذلك اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة آثار تغير المناخ.

ونشيد بالجهود الدؤوبة التي يبذلها الممثل الخاص واين وفريقه في التزامهم بتحقيق السلام والاستقرار في البلد. ونؤكد مجددا دعمنا لمساعدة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تعزيز تنفيذ المرحلة الانتقالية والاستقرار في مالي. ونعيد تأكيد دعمنا لوحدة مالي وسيادتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل إستونيا.

أود أن أشكر مقدمي الإحاطات على آرائهم ونظراتهم المتعمقة الشاملة بشأن آخر التطورات في مالي. وأود أيضا أن أعرب عن دعم إستونيا الكامل لعمل البعثة وتجديد ولايتها المقبل.

إن الاضطرابات السياسية في مالي تبعث على القلق الشديد. وتدين استونيا الاستقالة القسرية للرئيس المدني ورئيس الوزراء في المرحلة الانتقالية. ونحيط علما بأن رئيس الوزراء المدني الجديد قد شكل حكومة خلال عطلة نهاية الأسبوع، وندعو قيادة البلد إلى توجيه كل اهتمامها إلى الحالة الأمنية الهشة. وفي نهاية الأسبوع الماضي أسفر هجوم آخر في الجزء الشمالي من البلد عن مقتل جنديين. ولذلك يجب أن تستمر عملية الانتقال التي يقودها المدنيون وفقا لخريطة الطريق الانتقالية حتى يتسنى إجراء الانتخابات في شباط/فبراير ٢٠٢٢. ونرحب بمشاركة المنظمات الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في دعم الانتقال السياسي في مالي.

ما زال اتفاق الجزائر بشأن السلام والمصالحة في مالي يمثل الأساس للحل السياسي وتحقيق السلام في مالي. وبينما ننوه بشكل إيجابي بأن لجنة رصد الاتفاقات تجتمع بانتظام، فإننا نشجع الأطراف بقوة على الالتزام باتخاذ خطوات ملموسة إلى الأمام في التنفيذ البطيء جداً للاتفاق. ويلزم إحراز مزيد من التقدم في إعادة نشر وحدات الجيش المعاد تشكيلها واستخدامها استخداماً فعالاً، وفي تأمين وجود الدولة وخدماتها في شمال مالي. ومن المهم أيضاً ملاحظة أن جميع الذين يعرقلون عملية السلام بحاجة إلى المساءلة.

ومن الأهمية بمكان الإعداد للانتخابات بطريقة شاملة من خلال عملية واضحة وشفافة. وفي هذا الصدد، نؤكد على أهمية تعزيز دور المرأة في جميع العمليات السياسية. وقد قدمت إحاطة السيدة مايغا، التي يسعدنا أن نرحب بها في المجلس، حجة قوية لهذا الغرض. ونرحب بزيادة تمثيل المرأة في لجنة رصد الاتفاق، وندعو الأطراف في اتفاق السلام إلى زيادة تمثيل المرأة في لجانها الفرعية وفي آليات تنفيذ الاتفاق الأخرى.

وبغية التخفيف من حدة الحالة الأمنية المتردية باستمرار، لا سيما في وسط البلد، يلزم أن تقوم حكومة مالي باتباع نهج استراتيجي واضح وشامل. إن الجهود الإقليمية والدولية لتحقيق الاستقرار في مالي حيوية، ولكن دورها في نهاية المطاف هو دعم جهود الحكومة. ولذلك نحتاج إلى أن نرى امتلاكاً أقوى لزمام الأمور من جانب السلطات المالية لاستعادة وجود الدولة في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك وجود القضاء والشرطة. ومن شأن ذلك أن يمكّن من السيطرة التي تمس الحاجة إليها على الجماعات المسلحة والعناصر المتطرفة، وسيساعد على معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار.

ولا تزال إستونيا تشعر بالقلق إزاء تدهور حالة السكان المدنيين والتنامي السريع لانتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها. إن الاستهداف المتعمد للمدنيين، فضلاً عن الوجود الوطني والدولي المخلّ بالأمن للإرهابيين والجماعات المسلحة المحلية، أمر غير مقبول. وينبغي بذل كل جهد ممكن لوقف انتشار هذا العنف أكثر من ذلك.

إن مكافحة الإفلات من العقاب جزء أساسي في التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها. ومن المشجع إدانة شخص له صلة بهجومين على أفراد البعثة في عام ٢٠١٥. بيد أن الانتهاكات والتجاوزات الجماعية في وسط وشمال مالي مستمرة وهي للأسف تستمر في التزايد، حيث يدفع أكثر السكان المدنيين ضعفاً، بمن فيهم النساء والأطفال، أعلى ثمن. ونحث السلطات المالية بقوة على متابعة جميع التحقيقات المعلنة. والطريق الوحيد للمضي قدماً نحو سلام دائم هو اتخاذ إجراءات ملموسة لكسر حلقة الإفلات من العقاب وضمان تقديم جميع مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها، فضلاً عن منتهكي القانون الدولي الإنساني، إلى العدالة.

وفي الختام، لا تزال إستونيا تشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية في مالي. ومن الضروري أن تتاح إمكانية الوصول إلى المدارس وغيرها من الخدمات الأساسية للدولة بطريقة مأمونة. وعلاوة على ذلك، فإن مراعاة الآثار الضارة لتغير المناخ عنصر هام في معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في مالي وكذلك في منطقة الساحل قاطبة.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس مجلس الأمن.

وأعطي الكلمة الآن لممثل مالي.

السيد كونفورو (مالي) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أبدأ بتقديم تهاني مالي الحارة للرئيس على الرئاسة الإستونية الثانية لمجلس الأمن وبالإعراب عن تقديرنا الكبير للوفد الصيني على العمل الرائع الذي أنجزه في الشهر الماضي. وأود أيضاً أن أكرر الإعراب عن عميق امتنان شعب مالي والسلطة الانتقالية لمجلس الأمن، وكذلك للأمين العام أنطونيو غوتيريش على الجهود القيمة التي لا تعرف الكلل التي بذلها من أجل السلام والاستقرار في مالي والساحل.

تحيط حكومة مالي علماً بتقرير الأمين العام قيد النظر (S/2021/519) وأشكر السيد القاسم واني، الممثل الخاص للأمين العام في مالي، على الإحاطة المخلصة التي قدمها وعلى إطلاعنا على آخر التطورات في البلد منذ نشر التقرير. كما أشكر أختي السيدة فاطمة مايغا على إحاطتها الممتازة والمهمة.

وإنني أقر بالملاحظات التي أبديت للتو بشأن مالي. ويمكنني أن أؤكد لأعضاء المجلس أن بلدي قد نفذ بالفعل بعض طلباتهم وأن الجهود ستتواصل لمعالجة العديد من الطلبات المتبقية. وبالنيابة عن حكومة مالي، أود الآن أن أدلي ببعض التعليقات على تقرير الأمين العام. كما يحدد التقرير باقتدار، اتسمت الفترة قيد الاستعراض بتوترات اجتماعية وسياسية أدت إلى أحداث ٢٤ أيار/مايو ٢٠٢١، والأهم من ذلك إلى استقالة الرئيس ورئيس الوزراء الانتقاليين.

وفي أعقاب هذه التطورات، أعلنت المحكمة الدستورية في مالي، في حكم مؤرخ ٢٨ أيار/مايو ٢٠٢١، أن الرئاسة شاغرة وعينت العقيد أسيمي غويتا رئيساً انتقالياً ورئيساً للدولة. وبعد هذا الإعلان مباشرة، بدأ الرئيس الانتقالي مشاورات مع جميع القوى الفاعلة في الدولة المالية، ولا سيما الطبقة السياسية والمجتمع المدني والزعماء التقليديين والدينيين، والموقعين على اتفاق السلام والمصالحة في مالي، من أجل إجراء تقييم لا هوادة فيه للحالة الراهنة في البلد وتحديد سبل ووسائل العودة السريعة إلى النظام الدستوري.

وفي ٧ حزيران/يونيه ٢٠٢١، أدى العقيد أسيمي غويتا اليمين الدستورية كرئيس انتقالي أمام المحكمة العليا في مالي. وفي اليوم نفسه، عين رئيس وزراء مدنياً، هو السيد شوغيل كوكالا مايغا، الذي شكل حكومة موسعة، مثل فيها ممثلون عن الحركات الموقعة على الاتفاق، بمن فيهم ست نساء - أو ٢٢ في المائة من الـ ٣٠ في المائة التي يتطلبها تشريعنا الوطني - للقيام بالإجراءات ذات الأولوية في المرحلة الانتقالية.

ومن بين هذه الأولويات، ستركز الحكومة على تحسين الأمن، لا سيما بهدف إعادة إدارة الدولة إلى مناطق البلد الأكثر تضرراً بالأزمة، وتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة، فضلاً عن الإصلاحات السياسية والمؤسسية، وتنظيم انتخابات شفافة وذات مصداقية، والإشراف على وضع حد للإفلات من العقاب.

وأود أن أشكر رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على دعمهم المستمر لمالي وشعبها. وأود أيضاً ألا أنسى أن أنوه بالاتحاد الأفريقي وبجميع شركاء بلدنا الثنائيين والمتعددي الأطراف فيما أؤكد مجدداً في هذه القاعة أن السلطات الانتقالية مصممة على الوفاء بجميع التزامات مالي الدولية. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على التأكيدات التي قدمها الرئيس الانتقالي في اجتماعه مع الحركات الموقعة التي أعرب فيها عن تصميمه على مواصلة تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، الناجم عن عملية الجزائر. وعلاوة على ذلك، كما لاحظ شركاؤنا والمجلس أنه على الرغم من التحديات الاجتماعية والسياسية المذكورة آنفاً، فإن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المعجلة التي قمنا بها قد سجلت، بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٢١، إدماج ٤٢٢ مقاتلاً سابقاً في صفوف قوات الدفاع والأمن المالية التي أعيد تشكيلها.

وفي السياق نفسه، يلتزم الرئيس الانتقالي بإجراء انتخابات ذات مصداقية ونزيهة وشفافة في غضون الإطار الزمني المحدد، بغية العودة إلى النظام الدستوري. وفيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان، أود أن أشدد على أن احترام حقوق الإنسان هو إحدى أولويات الحكومة. وتدرك الدولة المالية مسؤوليتها الأساسية عن حماية الناس وممتلكاتهم. وبناء على ذلك، فإن الحكومة ملتزمة التزاماً صارماً بتقديم المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان إلى العدالة. وسنواصل أيضاً العمل من أجل تحقيق تحسن كبير في الحالة الأمنية والإنسانية في المناطق الشمالية والوسطى من مالي. ولم تفت الحكومة الجديدة ضرورة تعيين وزير مسؤول عن اللاجئين والمشردين داخلياً.

إن نجاح العملية الانتقالية هو المسؤولية الرئيسية للشعب المالي. لقد أعطيت المجلس للتو تعهداً بالتزام السلطات الانتقالية بتنفيذ الإجراءات ذات الأولوية المتفق عليها في غضون الإطار الزمني المقرر. ومع ذلك، يجب أن أؤكد بقوة على أن نجاح المرحلة الانتقالية في مالي يتطلب قدراً أكبر من التضامن الدولي. إن الأزمة في مالي معقدة وعميقة؛ فأسس الدولة نفسها مهددة. ولذلك أود أن ألفت انتباه المجتمع الدولي إلى عواقب بعض التدابير المتخذة في أعقاب أحداث ٢٤ أيار/مايو ٢٠٢١ التي تنطوي على خطر القضاء على المكاسب الهشة التي تحققت حتى الآن، في ظل الظروف التي يعرفها أعضاء المجلس، لا في تنفيذ الاتفاق وحسب ولكن أيضاً في مكافحة الإرهاب. غير أن التشكيك في هذا التقدم الذي تحقق بشق الأنفس يمكن أن يؤدي بشكل خطير إلى تفاقم عدم الاستقرار في مالي ومنطقة الساحل برمتها.

ولذلك تحتاج مالي إلى دعم وتضامن شركائها الثنائيين والمتعددي الأطراف. وكنا نفضل تجنب الجزاءات في ظل الظروف الراهنة. ولذلك أود أن أناشد شركاءنا هنا في القاعة أن يتفهموا ويرفعوا الجزاءات التي تؤثر على بلد أضعفته أصلا عدة سنوات من الأزمات السياسية والأمنية والاقتصادية والصحية.

وعلى الصعيد الإقليمي، أصبحت الهجمات الإرهابية العشوائية والإجرامية ذات الطابع الفتاك بصفة خاصة، للأسف، محنة يومية لسكاننا المدنيين وللقوات الوطنية والدولية على حد سواء. وتذكرنا آخر عملية قتل جماعي في بوركينا فاسو في ٤ حزيران/يونيه بالحاجة الملحة إلى تعزيز تنسيق جهودنا الجماعية في مكافحة الإرهاب، وبتزايد انعدام الأمن في منطقتنا.

وهذا هو الدافع وراء مشاركتنا في القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وذلك أيضا هو الدافع وراء ندائنا إلى مجلس الأمن من أجل ولاية قوية ومكيفة، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك من أجل تمويل مستدام يمكن التنبؤ به للقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، بما في ذلك من خلال الأمم المتحدة. وهو، علاوة على ذلك، الأساس لطلبنا إنشاء مكتب دعم تابع للأمم المتحدة للقوة المشتركة لبلدان الساحل الخمس.

وإذ يستعد المجلس للنظر في تمديد ولاية البعثة المتكاملة، أود أن أبلغه بأن البعثة ما زالت تضطلع بدور هام جدا في حماية المدنيين ودعم عملية الانتقال والمساعدة في استعادة سلطة الدولة في جميع أنحاء أراضينا الوطنية، بما في ذلك من خلال تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. ولذلك تؤيد مالي بقوة توصية الأمين العام بتمديد ولاية البعثة لمدة سنة أخرى.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد إشادة صادقة بموظفي البعثة لدعمهم الذي لا يقدر بثمن لجهود الحكومة في تحقيق الاستقرار في مالي في ظل ظروف بالغة الصعوبة وخطرة في كثير من الأحيان. وكذلك أود أن أعرب عن أخلص آيات التقدير لجميع الضحايا – المدنيين والعسكريين، والأجانب، والماليين – الذين فقدوا أرواحهم في أزمة بلدنا.

وفي الختام، أكرر الإعراب عن امتنان حكومة مالي وشعبها لعملية برخان الفرنسية والبلدان المساهمة بقوات في البعثة وجميع الشركاء المتعددي الأطراف والثنائيين على دعمهم الثابت للتوصل إلى حل نهائي ودائم للأزمة المالية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأرفع الجلسة الآن حتى يتمكن المجلس من مواصلة مناقشته في مشاورات مغلقة.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥.